دور المؤسسات العلمية في بعث حركة الدراسات المقارنة في الفقه والأصول

الأستاذ الدكتور رضوان بن غربية
أستاذ بكلية أصول الدين
جامعة الجزائر

إن الحديث عن الدراسات المقارنة في مجال الفقه والأصول حديث عن تاريخ هذه الأمة وتراثها العريق، ذلك أن تطور العلوم وازدهارها عرف ترعرعا ونموا ثابتا تباعا لاتساع رقعة العلم وانتشار حركة الاجتهاد والإبداع الذي عرفته عصور الازدهار العلمي والثقافي لدى مؤسسي الثقافة الإسلامية الأول.

وكان على رأس هذه الشجرة جهابذة الفقهاء من الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين الذين منحوا وقتهم وشبابهم وعطاءهم لترقية علوم الشريعة من خلال الرؤى الاجتهادية المتعددة، والحوار العلمي الهادئ والفعال ملتحمين بالواقع التحاما طبيعيا، قدوتهم في ذلك توجيه القرآن الكريم حين قال: (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم)[1]، وكذا حتى لا تتضخم المعارف على حساب الفعل، وحتى لا يقع الحلاف في مسائل لا رأي لها في الواقع المعيش، فتصير الأمة إلى الجدل والمراء وتفرق الكلمة، ومحافظة على هذا التوجه واستجابة لاعتبار الواقع في عملية الاجتهاد نجد عمر رضي الله عنه يقول: ((أحرج عليكم أن تسألونا عما لم يكن، فإن لنا فيما كان شغلا))، وسئل الإمام أحمد بن حنبل عن مسألة فقال: ((وقعت هذه المسألة بليتم بها بعد))[2].

---

[1] ــ المائدة / 101.

[2] ــ جامع العلوم والحكم ص 87 ــ 88، فصول في التفكير الموضوعي ص 140.

هذا هو حال الأمم في أزمنة النهوض، فإن الواقعية في اجتهاداتهم وممارستهم العلمية تمثل ركيزة هامة من ركائز بناء المجتمع والانطلاق به نحو تشييد المستقبل بآماله وخططه ومشاريعه، وهو المنطق الذي يتحدث فيه الماضي مع الحاضر عن المستقبل.

هذا التفاعل مع الواقع والنهوض به سلوك ارتسم في أذهان فقهائنا واعتمدوه منهجا في تعاملهم مع الناس، بغية معالجة ما يقع في حياتهم من حوادث وقضايا على المستوى الفردي والجماعي، وهو الأمر الذي فسح المجال للعمل الفقهي والاجتهادي لرسم معالم المجتمع على أسس علمية ثابتة كان لها الأثر البالغ في توجيه مسار الحياة طفرة من الزمن شهد لريادتها الأعداء قبل الأصدقاء.

وتعد الدراسات الفقهية والأصولية من أبرز العوامل التي أدت دورا هاما في تشكيل الوجه المشرق والحقيقي لدى المجتمعات الإسلامية زمن النهوض والاستقرار، حيث خصت هذه الأخيرة بالمكانة المرموقة في سجل ذاكرة علمائنا، فقد أولوا اهتماما بالغا بموضوعاتها، فشمروا على ساعد الجد لإثرائها ودراستها، وإن كان ذلك قد أنجز على شكل عمل فردي أو مذهبي، فإن الجدية التي كانت تتمتع بها الدراسات الفقهية والأصولية بوجهتيها المذهبية والمقارنة، بعثت في كيان الأمة الاستقرار العلمي والتنوع الثقافي الذي يأبى العصمة لغير الرأي الصحيح المدعوم بالدليل، وهو ما يعبر عنه اليوم "المنهج فوق الأشخاص".

فقد أدرك فقهاء السلف أهمية المنهج ودوره في بناء الفكر العلمي السليم، فأخضعوا أعمالهم الفقهية والأصولية بكل موضوعية إلى الميزان المنهجي الدقيق، ولم يبالوا بعد ذلك، فقد يصيب الحق فينال الرضا والقبول، وإلا فمآله الرفض بكل معانيه، وما رسالة الشافعي رحمه الله إلا نموذجا للعمل العلمي المقارن في مجال الأصول، حيث أخضع موضوعات البحث في دراساته إلى حقائق منهجية واضحة كانت بمثابة المحك الذي يوزن به العمل

الاجتهادي. بمختلف انتماءاته المذهبية، وفي المقابل ((قد يذهب بعض الناس للحفاظ على ما استقر في نفوسهم من تقديس بعض الأشخاص إلى تأويل المنهج وتفسيره متكلفا لا تسعفه طاقات اللغة ولا الأدلة الثابتة))[3].

وقد يندهش بعضهم الآخر من قول العالم: ((لا أدري)).

والذي استقر عند أرباب الفقه قديما، وكان عاملا في اتساع رقعة الاجتهاد الفقهي المقارن قولهم: لا يوجد من انفرد من المجتهدين بالصواب في كل المسائل التي ذهب إليها، وأنه لا يوجد مذهب من المذاهب في الفقه قد انفرد بالصواب كله، كما لا يوجد مذهب مضى بالخطأ كله.

ومما زاد حركة الاجتهاد المقارن في مجال الفقه والأصول ازدهارا ونشاطا ما ورد عن الشافعي وهو أحد مؤسسي هذه الحركة: ((مذهبي صواب يحتمل الخطأ، ومذهب غيري خطأ يحتمل الصواب))، وهي قمة الموضوعية التي يتكلم عنها منظرو البحث العلمي على أنها من مبتكرات علماء الغرب ونظاره.

وقد كان علماء السلف يدركون حقيقة الاختلاف وتفاوت الاجتهادات ومزايا التعددية الفقهية، وفضائل الحوار بين الذات إدراكا حسنا، فقد تقوم بينهم المناظرات وكان يرجع على إثر ذلك بعضهم إلى بعض، فمما ذكروه في ذلك ((أن الشافعي تناظر مع أبي عبيد القاسم بن سلام، فكان الشافعي يقول: عن القرء هو الحيض. وأبو عبيد يقول: إنه الطهر، فلم يزل كل منهما يقرر قوله حتى تفرقا، وقد انتحل كل واحد منهما مذهب صاحبه، وتأثر بما أورده من الحجج والشواهد))[4]. وفي هذا وغيره تقديم للمنهج على النفس، ودفعا لعجلة التفوق الفقهي وبناء صرح العمل الاجتهادي البناء.

وقد اخترق بعض الخلف ممن جاء متأخرا هذا العمل المنهجي المتبع، فتحيزوا إلى جانب الأشخاص على حساب المنهج، فقوضوا

---

[3] ـ فصول في التفكير الموضوعي ص 173.

[4] ـ قواعد الأحكام (135/2).

بذلك حرية الرأي الفقهي السائد، والتنوع الاجتهادي الذي ظهر في الأفق.

وفي الرد على هؤلاء يقول العز بن عبد السلام: ((ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه، بحيث لا يجد لضعفه مدفعا، ومع هذا يقلده فيه، ويترك من الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه على تقليد إمامه، بل يتحول لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأولهما بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالا عن مقلده))، ثم قال: ((وما رأيت أحدا عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره، بل يصير عليه مع علمه بضعفه وبعده))[5].

هذه الظاهرة وغيرها من ظواهر الانغلاق الفكري والعلمي والتعصب المذهبي كانت سببا ولازالت في تقويض أركان الإبداع الفقهي والتفتح الاجتهادي الذي عمل جهابذة الفقهاء على إرسائه وتمتين قواعد برهة من الزمن. وانتهت تفاعلات هذه الأزمة التي أصابت مفاصل الفكر الفقهي والأصولي إلى إعلان غلق باب الاجتهاد، حيث كانت الأمة بحاجة إلى نفس جديد يؤهلها لمزيد من التألق في قيادة المجتمعات حيث فشلت الفلسفات المختلفة في انتشالها من التخلف والتقهقر.

ولست هنا في صدد التفصيل في أزمة الاجتهاد والتقليد وما أفرزته من مشكلات عانت، وتعاني منها الأمة إلى يوم الناس هذا في المجال الاجتماعي والأخلاقي والسياسي، لكن الذي ينبغي قوله في هذا الصدد أن التردي في مجال الإبداع الفقهي كانت سببا وراء انحسار حركة التنوع التي عرفتها الدراسات الفقهية والأصولية المقارنة، فبدا نتيجة هذا التصرف الغريب عمن ينتسبون للمذاهب في إحداث فجوة لا مثيل لها في التاريخ بين الموروث الفقهي المتنامي والمزدهر وتفاعل المجتمع وطموحاته المنشودة، فكان بهذا أن اختفت قوة الحقيقة الذاتية التي يتمتع بها النموذج الفقهي لدى

---

[5] ـ المصدر نفسه (135/2).

كثير من الفقهاء المتقدمين الذين ملأت أصداؤهم ربوع العلم الإسلامي فترة انتعاش البحث الفقهي بتعدديته في الأصول والفروع، فأهيل التراب على نخبة مدت بآرائها واجتهاداتها جسور الحوار مع الذات، لكن أريد لها السقوط والضمور من مفكرة أتباع المذاهب، وهجر الرأي الصحيح بسبب قائله، وتلاشت الحقائق الفقهية والممارسات الاجتهادية التي صنعها أمثال الليث بن سعد، وسفيان الثوري، والطبري، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي بكر المروزي، وغيرهم ممن اسهم في بعث حركة النمو الفقهي المقارن.

إن الإسلام قد علمنا قبول الحقائق مهما كان مصدرها، وما دامت حقائق، ومادام ليس في مناهجها ما يصادمها ففي الحديث: **((لقد هممت أن أنهى عن الغيلة ـ قربان الرجل امرأته وهي حامل ـ حتى ذكرت أن الروم وفارس يفعلون ذلك، فلا يضر أولادهم))**[6].

وفي سير الصحابة ((أن سلمان الفارسي وأبا الدرداء أراد الصلاة في بيت نصرانية، فقال لها أبو الدرداء: هل في بيتك مكان طاهر فنصلي فيه ؟ فقالت: طهر قلوبكم، ثم صليا أين أحببتما.. فقال له سلمان: خذها من غير فقيه..))[7]. ((فإن المجتهد هو الذي لا ينظر إلى من قال، بل إلى ما قال، فإن وجد نفسه تنازعه إلى الدخول في قول الأكثرين والخروج عن قول الأقلين، أو إلى متابعة من له جلالة قدر، ونبالة، وسعة دائرة علم، لا لأرى سوى ذلك، فليعلم أنه قد بقي فيه عرق من عروق العصبية، وشعبة من شعب التقليد، وأنه لم يوف الاجتهاد حقه))[8].

إن الاتجاه الصحيح في الدراسات الفقهية والأصولية هو محاولة الاعتماد على إثراء الآراء المذهبية والاجتهادات الفردية

---

[6] ـ فصول في التفكير الموضوعي ص 177، والحديث أخرجه أبو داود ـ عون المعبود (10/ 364).

[7] ـ فصول في التفكير الموضوعي ص 177.

[8] ـ طلب العلم وطبقات المتعلمين ص 110.

ومناقشتها موضوعية مع التزام الدقة والمنطق في الاستدلال دون محاباة أو تقديس، مع الفهم الصحيح والكامل للرأي والرأي المخالف وهو ما أشار إليه إمام الحرمين رحمه الله بقوله: ((وعليك بمراعاة كلام الخصم،وتفهم معانيه على غاية الحد والاستقصاء، فإن فيه أمانا من اضطراب ترتيب فصول الكلام عليك، فيسهل عليك عند ذلك وضع كل شيء موضعه))[9].

إن نقد آراء المخالفين والاعتراض عليها،والتي تقوم عليها الدراسات الفقهية بمختلف أنواعها محك واختيار لمن يريد مناقشتها، تحمل في ثناياها من الإشارات والدلالات على المستوى الخلقي قبل العلمي، لذا كان حريا على من يتولى أمر هذا النوع من الدراسة أن يسمو بسموها ملاحظا شروطها وآدابها، فإن السلوك السوي في الاعتراض على المخالف مطلوب في ثقافتنا ومنهجنا))[10].

ولعل المنتوج الفقهي الذي ظهر في مجال الدراسات المقارنة عند نخبة من الفقهاء المبرزين على مستوى المذاهب وغيرها، قد أعطى رؤية تجديدية لما ينبغي أن تكون عليه الممارسة الفقهية الصحيحة، فهو بحق نموذج حاجتنا لإشاعته أصبحت ضرورية في الوسط العلمي والتعليمي، وذلك لما يحمله من أصالة استمدها من أصول تشريعنا ومناهج استدلال أقرها علمائنا، ومعاصرة في كونه نافذة نطل من خلالها على شمول وعموم شريعتنا، وحجم تراثنا الذي لا ينضب معينه.

إن ظاهرة الاقتباس العلمي في البناء الثقافي وسيلة لها أهميتها في مجال تطور العلوم، واكتمال المعارف حيث يستفيد اللاحق المتأخر من جهود السابق، ليبدأ من حيث انتهى السابقون[11].

لكن لا يعني ذلك بحال أن ينكب الباحث على استعراض الآراء الفقهية المشهورة في إطارها المذهبي، والاكتفاء بالفقه المدون مع مراعاة المذهب في الفتوى، فإن هذه الظاهرة كانت ولا

---

9 ــ الكافية في الجدل ص 535 تحقيق فوقية حسين محمود.

10 ــ منهج البحث في الفقه الإسلامي ص 191 ــ 192.

11 ــ المصدر نفسه ص 117.

زالت محل اهتمام كثير من الباحثين في رحاب الفقه والأصول، فقد حذر كثير من المصنفين القدامى من اعتماد غير المدونات الفقهية التي نص على اعتمادها فقهاء كل مذهب، واعتبروا أن أي اطلاع أو استفادة أو اقتباس من غير المشهور والمعتمد هو الضرب من العبث يجمع فيه بين الغث والسمين[12].

وهذا الرأي وإن كان يحمل في طياته نوعا من الاستقرار المذهبي، ومحافظة لجهود الجمهور من أهل الاجتهاد، وحماية للوحدة الفكرية من البلبلة التي قد تنشأ عن تعدد الأقوال والوجوه المروية عن أئمة المذهب، إلا أنه في نهاية المطاف يمثل دعوة غير رسمية لإلغاء كثير من الآراء والاجتهادات التابعة لفقهاء مغمورين، قد يكون في إحيائها العثور على بعض الحلول المناسبة لكثير من المشكلات العصرية، بالإضافة إلى أنها قد تعد عاملا فعالا يفتح أمام الباحث في مجال الدراسات المقارنة آفاقا جديدة من الإبداع الذي يرتفع بمستوى دراسته نحو الأفضل في الاقتباس، والأنجع في الاختيار، وهو بالجملة توظيف لجهود طالما انتظرت دورها في السلم الفقهي وترقية البحث العلمي في مجال الموازنة الفقهية المنشودة.

فقد تفرز لنا الحرية الفكرية في مناقشة الآراء الفقهية مذهبا جديدا يدعمه الفهم الحسن للنصوص، والتوظيف المكين لمدارك الأحكام وطرق استنباط، الأمر الذي دفع بالعلامة ألد سوقي في حاشيته على الشرح الكبير إلى ترجيح قول أشهب في مسألة جاءت على خلاف المشهور في المذهب المالكي، قال رحمه الله: ((وقول أشهب أظهر من جهة النظر، وإن كان خلاف المشهور))[13].

إن سياسة التخلي عن جزء كبير من تراثنا الفقهي الأصولي بحجة المحافظة على استقرار الراجح من المذهب أسهمت إلى حد كبير في تراجع البحث العلمي في مجال الفقه والأصول بشقيه

---

[12] ـ انظر: النافع الكبير للكنوي ص 17، 20، 21، المذهب عند الحنفية محمد علي إبراهيم ص 34، قواعد المقري(85/1)، رسم المفتي لابن عابدين ص 37.

[13] ـ حاشية الدسوقي (37/3).

المذهبي والمقارن. يقول الطوفي فيما نقله ابن بدران الحنبلي: ((فإن المتأخر إذا نظر إلى مأخذ المتقدمين نظر فيها، وقابل بينها، وذلك من المطالب المهمة، فهذه فائدة تدوين الأقوال القديمة عن الأئمة))[14].

وتنويها بالجهود الفقهية التي أسهم بها فقهاء أجلاء في مجال الدراسات المقارنة يقول العز بن عبد السلام: ((ما رأيت في كتب الإسلام مثل " المحلى " لابن حزم و" المغني " للشيخ موفق الدين في جودتهما، وتحقيق ما فيها، ونقل عنه أنه قال: لم تطب نفسي بالإفتاء حتى صارت عندي نسخة " المغني "[15].

ولا أجد نفسي متحمسا للحديث عن مزايا المحلى للعلامة ابن حزم والمغني لابن قدامة وغيرهما، أمثال المجموع للنووي، وكتاب عيون الأدلة لابن القصار، والبداية لا بن رشد، والتحقيقات الراجحة في مجال الموازنة لا بن عبد السلام، وابن دقيق، وابن تيميه وتلميذه ابن القيم، وغيرهم ممن ضرب بسهمه في دفع عجلة نمو الدراسات الفقهية المقارنة.. ولا شك أن التصدي لدراسة هذا النوع من العلوم يحمل من المؤهلات الأصولية، إذ يمكنه العمل بالفقه المقارن من الاطلاع على مناهج الأئمة في الاستنباط، والقواعد التي كانوا يتقيدون بها في الاجتهاد، من عرض أدلة كل مذهب عرضا دقيقا، كما تساعده على تحديد أوجه الوفاق والخلاف في المسألة موضوع المقارنة، ثم ترجيح أقوى الآراء دليلا وأدقها نظرا وأقربها تحقيقا للمصالح التي قصد بالتشريع تحقيقها))[16].

لذا فإن التطور المنشود في الدراسات الأصولية لا يقل أهمية عن نظيره في الدراسات الفقهية، وقد ثبت تاريخها عند المهتمين بدراسة التشريع الإسلامي أن الفقهاء المحققين في المذاهب والبارزين في مجال الدراسات الفقهية المقارنة ــ وقد ذكرنا طرفا منهم ــ هم أنفسهم من أسهم في نمو الدراسات الأصولية والمذهبية

14 ــ المدخل لابن بدران ص 380 ــ 382.

15 ــ المصدر نفسه، ص: 426.

16 ــ الحكم الشرعي عند الأصوليين ص 13.

منها والمقارنة لذا فالملازمة والتكامل بين تطور الأصول والفروع في الدراسات المقارنة عمل من الأهمية بمكان لمن يتصدى لفعل الاجتهاد. وهو ممارسة علمية تمثل قمة الفقه والنظر، تقوم على أساس البحث العلمي في الوقت الحاضر، تدعمه المؤسسات العلمية التي تضطلع بمهام بعث حركة الاجتهاد الفقهي بين الباحثين والدراسيين ذوي الاهتمام بالبحوث والرسائل العلمية.

لذا كان لزاما على المؤسسات العلمية الشرعية حاليا العمل على رفع مستوى الاهتمام بالبحث العلمي في مجاله الفقهي والأصولي المقارن، فإذا كان لا يمكن جحود تفوق المتقدمين في مجال البحث الفقهي المقارن، حيث استطاعوا تفصيل الأحكام في الأحداث الواقعة في مجتمعاتهم، فإن المصنفين من كبار العلماء المتقدمين لم يستبعدوا أن يتفوق بعض المتأخرين على بعض السابقين في مجال تخصصهم[17].

يقول العلامة ابن مالك النحوي: ((وإذا كانت العلوم منحا إلهية، ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين، أعاذنا الله من حسد يسد باب الإنصاف، ويصد عن جميل الأوصاف))[18].

لذا فلا مجال للمقولة القديمة: ((ما ترك الأول للآخر شيئا))، وقول بعضهم: ((لا يجوز إحداث قول خارج عن المذاهب الأربع))، وما قيل: ((مت لم يكن منصوصا فنادر))[19].

فالأمر بحسب زماننا يختلف، إذ أن المستجدات في العصر الحاضر في المجالات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والطبية، قد طرحت على المجتمع من القضايا والمشاكل ما لم يكن لها وجود وهي بحاجة إلى بيان حكم الشرع. فإن الإبداع والابتكار في إطار الدراسات الفقهية المقارنة والتي يتولاها الباحثون والعاملون في

---

17 ـ منهج البحث في الفقه الإسلامي ص 80.

18 ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (3/1).

19 ـ منهج البحث في الفقه الإسلامي ص 77 ، 88.

الحقل العلمي الشرعي بحاجة إلى حسن توجيه وتدبير من القائمين على البحث العلمي والمشرفين على تطويره.

لذا ينبغي أثناء اختيار الموضوعات الموافقة عليها مراعاة الجانب العلمي التطبيقي المقارن، ثم محاولة إقحام البحث في مجال المقارنة للقفز بع إلى مرتبة العلوم التطبيقية والتجريبية، فإذا كانت هذه الأخيرة تكتسي الأهمية من دخولها المحابر وحقل التجارب، فإن العلوم الشرعية والدراسات الفقهية والأصولية مخابرها حقل المقارنة والموازنة والتطبيق والترجيح سواء كان ذلك في إطار الفقه الإسلامي ومذاهبه وآراء المجتهدين أو المقابلة والموازنة مع القوانين الوضعية، ومن ثم بيان مزايا الشريعة وخصائصها وأنها الأكثر ملاءمة لحل المشاكل المحلية والدولية الفردية والجماعية.

ولعل دراسات الشيخ أبي زهرة، والسنهوري، وعبد القادر عودة، والزرقا، والدكتور فتحي الدريني وغيرهم لا زالت تمثل نموذجا رفيعا وجادا في صنف الدراسات الفقهية المقارنة في العصر الحديث[20].

وإذا كنا ننشد الموضوعية في مناهج البحث العلمي سواء ما كان منها اتجاه تقويم الأفكار، أو حيال الأشخاص والأحداث وإذا كانت رغبتنا شديدة لإضفاء طابع الجدة والدقة وحسن التعامل مع الحقائق، والتجرد عن الذات فإن مرتع ذلك كله في حقل الفقه والأصول هو الدراسات المقارنة الجادة البعيدة عن الرؤية المثالية والمعالجة الفلسفية للأحداث والوقائع، فإن المؤسسات العلمية الشرعية تتحمل من المسؤولية ما يجعلها صاحبة الشأن في تقويم وتقييم البحث في مجال الفقه والأصول والعمل على تطويره بما يتناسب ومسالك الحياة المعاصرة، وما جد فيها من قوانين وأنظمة واكتشافات، وتنوع ثقافي وعلمي واقتصادي وفكري واجتماعي وإعلامي وما يمكن أن تفرزه الألفية الثالثة في ظل عولمة ثقافية متوحشة لا ترحم الصغار جعلت من برامجها إلغاء الفوارق الحضارية للأمم.

---

[20] ـ كتابة البحث العلمي، للدكتور أبي سليمان، ص: 29. منهج البحث في الفقه الإسلامي، له أيضا، ص: 82 ـ 83.